

مع الوطن خلف الأمير



تصركات قانونية لحفظ حقوق المتضررين... محامون لـ الوطن

«22» مكتب محاماة في خدمة المتضررين مجاناً

تواصل بين مكاتب محاماة ونظرائها العالمية لرفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية



المحكمة



جمعية المحامين القطرية

قضائية أمام المحاكم الأجنبية وإبرازها المحاكم التي تحمي الاستثمارات، لافتاً أن تلك المحاكم تصدر أحكاماً رادعة وفي وقت قليل.

وأوضح الخبير القانوني أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الثلاث تضر بالاستثمارات بينا، وأن المستثمرين القطريين المتضررين سيحصلون على حقوقهم وفقاً للقانون، كما أن لهم الحق في رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم المحلية أيضاً، مشيراً أن هناك لجان أخرى متضررة اجتماعية وفي هذا الجانب تتعاون مع حقوق الإنسان لحماية حقوقهم وفقاً للقانون.

وتابع العبدالله حديثه قائلاً: إن القرارات جاءت مفاجئة ومخالفة لأعراف الدولية وكل مبادئ الإنسانية التي يقوم عليها التعاون بين الدول وتجربة بنصوص القانون وليس لها مبررة أو مصادقية ولا يوجد ما يبررها مطلقاً، وأضاف: رأينا دولا تخوض الحروب فيما بينهما دون إغراق الأرواح والحدود بهذا الشكل.

ونوه بتعامل الحكومة مع الأزمة وحرصها على توفير البديل، كما يؤكد جاهزيتها للتعامل مع مثل هذه المواقف، حيث تم اتخاذ كافة التدابير بحيث لا يشعر المواطن والمقيم بأي تأثر في حياته الطبيعية، وبخصوص الإجراءات القانونية، قال: فطر لديها إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية ضد هذه الدول وفقاً للمعاهدات الدولية والمواطنين كذلك، خصوصاً المستثمرين الذين تضررت استثماراتهم جراء إخلال هذه الدول بالتزاماتها واتخاذها هذه الإجراءات غير البررة، مؤكداً أن الوقت مبكر والفرصة متاحة للجميع لاتخاذ كافة الإجراءات التي تقبل الفصل في المنازعات الاستثمارية في حالة تضرر استثماراتهم من بعض الدول أو تمت مصادرة استثماراتهم.

ضغوطات قانونية

ومن جانبه قال المحامي جمعة ناصر الكعبي أن المتضررين القطريين من قطع العلاقات عليهم التحرك قانونياً لحفظ حقوقهم، وخاصة أن هناك أفراداً تضررت استثماراتهم منذ فراق المقاطعة من السعودية والأمارات والبحرين.

وطالب الكعبي بضرورة التحرك لحماية حقوق المواطنين القطريين، لافتاً أن تلك الفتات رافعاً دعاوى قضائية في المحاكم المحلية لحفظ حقوقها كما أيضاً هناك تحركات من جانب المحامين وأصحاب مكاتب عالمية في الخارج للتحرك لرفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية وخاصة أن الدول الثلاث موقعة على اتفاقيات دولية لحفظ حقوق المستثمرين.

وأكد أن هناك فئة متضررة اجتماعياً ولحماية حقوقهم يستحقون جمعية المحامين بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحماية حقوق هذه الفئة المتضررة اجتماعياً وهو ما بدأ بالتحرك بين الطرفين أسس حيث ستستقبل مكاتب المحاماة الفتات المتضررة وتقدم لهم خدمات قانونية.

واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول حماية حقوق المتضررين من المواطنين والمقيمين من الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد، هذا وأعلن ما يقرب من 22 مكتب محاماة قطري عن استعدادهم لتقديم المساعدات القانونية للمتضررين بالمجان وذلك في إطار المسؤولية المجتمعية الملقاة على عاتقهم تجاه الوطن ودعم المواطنين المتضررين



جمعة الكعبي



سلطان العبدالله الحامبي



مكتوب ناصر آل عذبة

من قطع العلاقات من جانب السعودية والأمارات والبحرين ينقسمون لفئات عدة فإحدى الفئات المستثمرين الذين تضرروا من قطع العلاقات وهؤلاء وفقاً للقانون الدولي وقوانين حماية الاستثمارات لهم الحق في رفع دعاوى

الساعات القانونية للمتضررين بلجان والقيمين من الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد. وأكد أن هناك ما يقرب من 22 مكتب محاماة قطري أعلنوا أيضاً عن استعدادهم لتقديم

وفي سياق مواز قال المحامي سلطان مبارك العبدالله الخبير القانوني أن وفداً من المحامين القطريين التقوا بمسؤولي الأمم المتحدة في جنيف على يد بن صميح الأري ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك لتنسيق حول وضع آلية عمل بين المحامين واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

كما هو الحال في قضية Nottebohm Case. وأكد أن الفئة الثالثة: هم المواطنون القطريون الذين لا يمتلكون ممتلكات أو استثمارات في دول المقاطعة، ولكن تتم معاملتهم معاملة غير عادلة من Unjust Treatment، وهؤلاء يتمكنون من المطالبة لدى محكمة العدل الدولية أو إنشاء محكمة دولية خاصة كما هو الحال في قضية (IUSCT) بغطاء دبلوماسي كما هو الحال لدى الفئة الثانية، إضافة إلى المطالبة بالتعويضات عن الأضرار المعنوية التي أصيبوا بها.

تعاون المحامين مع حقوق الإنسان

وتحدي الاستثمارات. وأوضحوا أن بعض المحامين قاموا بالتواصل مع مكاتب محاماة أجنبية في الخارج لبدء التحرك القانوني وحفظ حقوق المواطنين. 3 فئات من المتضررين

في البداية قال د. ناصر آل عذبة استاذ القانون الدولي وقانون الاستثمار المساعد بجامعة قطر وحسام دولي أن موضوع المطالبات والدعاوى القانونية التي يستجيب بها المتضررون القطريون وفقاً لذلك يستدعي اضطرارهم من الإجراءات التمهيدية التي قامت بها كل من السعودية والأمارات والبحرين ونصر (دول المقاطعة) وحرمانهم من حقوق رئيسية لهم بدأت بالفعل، لافتاً إلى أن المتضررين ينقسمون إلى ثلاث فئات وهم: المستثمرون القطريون (شركات ام افراد) الذين لديهم استثمارات في دول المقاطعة وتضرروا من الإجراءات المخالفة لقانون الاستثمار الدولي، وهؤلاء لهم الحق في رفع دعاوى في مركز تسوية المنازعات (البنك الدولي) وذلك لوجود معاهدات الاستثمار الثنائية والمعددة على المصادرة أو ما يسمى creeping expropriation. ويترتب على الدعوى الحكم بالتعويض تحت ما يسمى بالارباح المتوقعة Expected Profit.

وأضاف العذبة أن الفئة الثانية من المتضررين هم: المواطنين الذين لديهم ممتلكات في دول المقاطعة والتي أصابها تلفات أو قامت دول المقاطعة بحربتهم من استثمارها أو استقلالها أو قامت دول المقاطعة بمصادرتها وهذه الفئة تستطيع طلب الحماية الدبلوماسية وذلك يتطلب إلى وزير الخارجية ويتم رفع الدعوى إلى محكمة العدل الدولية (ICJ) وذلك بغطاء دبلوماسي



مبنى اللجنة

الكعبي: مواطنون تضررت استثماراتهم منذ القرار وتحركوا لحماية حقوقهم